

ماذا يحتاج اقتصاد أميركا من ترامب؟

2016-11-22 بروجيكس سنديكيت

جوزيف ستيجليتز

نيويورك – بعد الفوز المذهل الذي حققه دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بات أمر واحد واضحا وضوح الشمس: وهو أن عددا كبيرا للغاية من الأميركيين – وخاصة الذكور من ذوي البشرة البيضاء – يشعرون بأنهم خُدِلوا. وهو ليس مجرد شعور؛ فقد تخلف العديد من الأميركيين عن الركب حقا. وبوسعنا أن نتبين هذا من البيانات بقدر ما يتضح لنا من غضبهم. وكما زعمت مرارا وتكرارا، فإن النظام الاقتصادي الذي لا تعود فوائده على شرائح كبيرة من السكان نظام اقتصادي فاشل. ماذا ينبغي للرئيس المنتخب ترامب أن يفعل حيال ذلك إذن؟

على مدار ما يقرب من ثلث قرن من الزمن، أعيدت كتابة قواعد النظام الاقتصادي في أميركا على نحو يخدم قلة من الأميركيين عند القمة، في حين يلحق الضرر بالاقتصاد ككل، وخاصة أقل 80% عند القاع. والمفارقة في انتصار ترامب أن الحزب الجمهوري الذي يقوده الآن هو الذي دفع في اتجاه العولمة المتطرفة و ضد أطر السياسات التي كانت لتخفف من الصدمة المصاحبة لها. لكن التاريخ مهم: فالآن اندمجت الصين والهند في الاقتصاد العالمي. فضلا عن ذلك، كانت التكنولوجيا تتقدم بسرعة هائلة حتى أن عدد الوظائف على مستوى العالم في قطاع التصنيع أصبح الآن في انخفاض متواصل.

والمغزى الضمني هنا هو أن ترامب لن يتمكن أبدا من إعادة عدد كبير من وظائف التصنيع المجزية إلى الولايات المتحدة. صحيح أنه يستطيع إعادة التصنيع، من خلال الصناعات المتقدمة، ولكن عدد هذه الوظائف سيكون قليلا. وربما يستطيع إعادة الوظائف، ولكنها ستكون وظائف منخفضة الأجر، وليس وظائف الخمسينيات المجزية.

إذا كان ترامب جادا بشأن معالجة التفاوت بين الناس، فيتعين عليه أن يعيد كتابة القواعد مرة أخرى، على النحو الذي يخدم كل المجتمع، وليس الأشخاص من أمثاله فحسب.

في المقام الأول من الأهمية، لابد من تعزيز الاستثمار وبالتالي استعادة النمو القوي الطويل الأجل. وبشكل خاص ينبغي لترامب أن يؤكد على الانفاق على البنية الأساسية والبحوث. من الصادم للغاية في بلد يقوم نجاحه الاقتصادي على الإبداع التكنولوجي أن تكون حصة الناتج المحلي الإجمالي في البحوث الأساسية أقل اليوم مما كانت عليه قبل نصف قرن من الزمن.

وتحسين البنية الأساسية من شأنه أن يعزز عوائد الاستثمار الخاص، والذي كان متأخرا أيضا. وضمن تعظيم القدرة على الوصول إلى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تلك التي تقودها نساء، من شأنه أيضا أن يعمل على تحفيز الاستثمار الخاص. وقد توفر ضريبة الكربون ثلاث غايات في مجال الرعاية الاجتماعية: ارتفاع النمو مع تحديث الشركات بحيث تعكس زيادة تكاليف الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون؛ وبيئة أكثر نظافة؛ وعائدات يمكن استخدامها لتمويل البنية الأساسية والجهود المباشرة لتضييق الفجوة الاقتصادية في أميركا. ولكن نظرا لموقف ترامب باعتباره منكرًا لتغير المناخ، فمن غير المرجح أن يستفيد من هذا (والذي قد يستحث العالم للبدء بفرض رسوم جمركية على المنتجات الأميركية المصنوعة بطرق تنتهك قواعد تغير المناخ العالمية).

هناك أيضا احتياج إلى نهج شامل لتحسين توزيع الدخل في أميركا، الذي يُعدّ واحدا من الأكثر سوءا بين الاقتصادات المتقدمة. ورغم أن ترامب وعدّ برفع الحد الأدنى للأجور، فمن غير المحتمل أن يجري تغييرات أخرى مهمة، مثل تعزيز حقوق المساومة الجماعية والقوة التفاوضية للعمال، وتقييد مكافآت المسؤولين التنفيذيين والرأسمالية المالية.

لابد أن يذهب الإصلاح التنظيمي إلى ما هو أبعد من الحد من الضرر الذي قد يلحقه القطاع المالي وضمن خدمة القطاع للمجتمع بشكل حقيقي.

في شهر إبريل/نيسان، أصدر مجلس الرئيس باراك أوباما للمستشارين الاقتصاديين تقريرا موجزا يُظهر تركيزا متزايدا في السوق في قطاعات عديدة. وهذا يعني ضعف المنافسة وارتفاع الأسعار –

وهي وسيلة أكيدة لخفض الدخول الحقيقية بقدر ما هي وسيلة أكيدة لخفض الأجور بشكل مباشر. ويتعين على الولايات المتحدة أن تتصدي لهذه التركزات في قوة السوق، بما في ذلك أحدث المظاهر في ما يسمى الاقتصاد التشاركي.

لابد أيضا من إصلاح النظام الضريبي الرجعي في أميركا – والذي يغذي التفاوت بين الناس من خلال مساعدة الأثرياء (ولكن لا أحد غيرهم). ولا بد أن يكون الهدف الواضح إزالة المعاملة الخاصة لمكاسب رأس المال والأرباح. ويتمثل هدف ثان في ضمان سداد الشركات للضرائب – ربما من خلال خفض معدل الضريبة على الشركات التي تستثمر وتخلق الوظائف في أميركا، ورفعها على تلك التي لا تفعل. ولكن باعتباره من كبار المستفيدين من هذا النظام، فإن تعهدات ترامب بملاحقة الإصلاحات التي تعود بالنفع على الأميركيين العاديين تفتقر إلى المصداقية؛ فكما جرت العادة مع الجمهوريين، سوف يستفيد الأثرياء إلى حد كبير من التغييرات الضريبية.

وربما يقصر ترامب أيضا في تعزيز تكافؤ الفرص. إن ضمان التعليم ما قبل المدرسي للجميع وزيادة الاستثمار في المدارس العامة يشكل ضرورة أساسية إذا كان للولايات المتحدة أن تتجنب التحول إلى دولة إقطاعية جديدة حيث تنتقل المزايا والعيوب من جيل إلى الذي يليه. ولكن ترامب كان صامتا تقريبا حول هذا الموضوع.

تتطلب استعادة الرخاء المشترك انتهاج سياسات تعمل على توسيع نطاق الوصول إلى الإسكان والرعاية الطبية بأسعار معقولة، وتأمين التقاعد في ظل حد أدنى من الكرامة، والسماح لكل أميركي بصرف النظر عن ثروة أسرته بتحمل تكاليف التعليم ما بعد الثانوي بما يتناسب مع قدراته واهتماماته. ولكن في حين أستطيع أن أرى ترامب، قطب العقارات، يدعم برنامج ضخم للإسكان (مع ذهاب أغلب الفوائد إلى المطورين العقاريين من أمثاله)، فإن وعده بإلغاء قانون الرعاية الميسرة (أوباما كير) من شأنه أن يجعل الملايين من الأميركيين بلا تأمين صحي. (بعد انتخابه مباشرة، اقترح أنه قد يتحرك بحذر في هذا المجال).

الواقع أن المشاكل التي يفرضها الأميركيون الساخطون – نتيجة عقود من الإهمال – لن تُحل بسرعة أو بالاستعانة بأدوات تقليدية. وينبغي لأي استراتيجية فعّالة أن تنظر في حلول غير تقليدية، وهي

حلول من غير المرآح أن فففلها أصحاب المصالح الشركافة من الجمهورففن. على سبفل المئال، من الممكن السماح للأفراد بزيادة أمنهم التقاعدي من خلال وضع المزيد من الأموال فف حسابات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم، مع زفادات متناسبة فف استحقاقات المعاش التقاعدي. وقد تساعد سياسات الأسرة الشاملة والإجازات المرضفة الأمفركفن فف إفجاد توازن أقل إرهاقا بفن العمل والحفاة.

على نحو ممائل، من الممكن أن ففول الخيار العام لتموفل الإسكان أف شخص فف دفع الضرائب بانتظام الحصول على دفعة أولى من الرهن العقارف بما ففادل 20% من قفمة الرهن، بما فتناسب مع قدرته على سداد أقساط الدين، بأسعار فافدة أعلى قفلا من تلك الفف فمكن للحكومة أن تقترض بها وتسدد أقساط ففنها. فمكن فوففه المدفوعات عبر نظام ضرفبة الدخل.

لقد فغير الكئفر منذ بدأ الرئفس رونالد رفجان ففرفغ الطبقة المئوسطة والانحراف بفوائء النمو نحو أولئك على القمة، ولم فتمكن السفسات والمؤسسات فف الولايات المئحدة من مآراة وفرة الفففر. ومن دور النساء فف قوة العمل إلى صعود الإنترنت إلى زفافة الفنوع الففافي، فختلف أمفركا القرن الحافف والعشرفن فوهرفا عن أمفركا فف فئانفنفات القرن العشرفن.

إذا كان ترامب راغبا حقا فف مساعءة أولئك الففن فلفلوا عن الركب، فففعفن ففله أن ففآاوز معارك الماضي الإفففولوجفة. والواقع أن الأفنءة الفف رسمتها للئو لا ففعلق بالاقتصاد فحسب: بل فءور حول إقامة مآتمع ففنامفكف منفتح وعادل فلفف وعد القفم الأكثر إعازا لءف الأمفركفن. ولكن برغم أن هذا فففق إلى حد ما مع وعود حملة ترامب، فإنه ففناقض معها فف نواح أخرى عءفءة.

أسفطفع أن أففن فف كرفف البلورفة الغائمة إعاءة صفاغة القواعد، ولكن ففس لفصفح الأخطاء الجسمفة الفف ارفكبتها ثورة رفجان، العلامة الفارقة فف الرحلة الوضففة الفف جعلت كئفرفن ففلفلون عن الركب. وبءلا من ذلك، سوف فزفء القواعد الجءفءة الموقف سوءا على سوء، ففقصاء أعداد أكبر من الناس من الحلم الأمفركف.

* جوزف سففلفففز، حائف على آائرة نوبل فف الاقتصاد، وأستاذ بآامعة كولومبفا

.....
* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية